

الحركات الإسلامية وتحديات الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي العربي

"حركة النهضة التونسية كحالة دراسة"

Islamic Movements And The Challenges Of Governance In The Wake Of The Arab Democratic Transformation

"Tunisian Renaissance Movement as Case Study"

تاريخ النشر: 2017/12/20

تاريخ القبول: 2017/10/20

تاريخ الاستلام: 2017/09/10

ط.د/ برحاييل بودودة أميرة

جامعة قسنطينة 03 - الجزائر -

الملخص:

تعالج الورقة الراهنة طبيعة التحولات التي عرفت المنطقة العربية أو ما يعرف بالثورات العربية بالتركيز على عودة الحركات الإسلامية لسدة الحكم بعد انتفاضة ودعوة واضحة لإقامة دولة ديمقراطية تختلف عن طبيعة الأنظمة السابقة التي عرفت بكونها أنظمة تسلطية، شكلت نقاش فكري حول كيفية مواكبة هذه الحركات التحولات الراهنة بالمنطقة العربية، ونهدف في هذه الورقة لتتبع دور الحركات الإسلامية في مراحل مختلفة من التحول الديمقراطي سعياً منا للوصول إلى انتقال ناجح، خاصة أن دراسة الحركات الإسلامية في الفترة الراهنة تناقضت ما بين مساند لقدرة الحركات الإسلامية على تحمل عبء المرحلة الجديدة على اعتبار أن الحركات ذات التوجهات الإسلامية تعبر عن شريحة كبيرة من المجتمعات بالإضافة إلى الخلفية التاريخية لهذه الحركات، وطرف آخر مشكك في قدرة الحركات الإسلامية على تسير المرحلة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية؛ الثورات العربية، حركة النهضة.

Abstract:

The paper aims to study the transformations that have defined in the Arab world or what mean Arab revolutions to focus on the return of Islamist movements to power after an uprising and a clear call for the establishment of a democratic state is different from the nature of the previous regimes which identified as authoritarian regimes, formed an intellectual discussion about how to keep up with these movements of the current transformations the Arab region, and we aim in this paper to keep track of the role of Islamic movements in the different stages of democratic transformation in our endeavor to reach a successful transition, especially the study of Islamic movements in the current period contrasted between the pads of the ability of Islamic movements to bear the burden of the new stage on the grounds that the same trends movements Islamic reflect the large segment of the communities as well as the historical background of these movements, and another party skeptical in the ability of Islamic movements going on the transition .

Key words: Islamic Movements; Tunisian Renaissance Movement; Arab Democratic Transformation.

مقدمة:

يمكن النظر إلى الاحتجاجات والثورات الشعبية التي يشهدها العالم العربي اليوم، بوصفها صراعاً بين قوى الاستبداد القديم وقوى التحرر الجديدة وأن وما يجري في دول الربيع العربي تحديداً، هو مخاض قاسٍ ونضال معقد نحو التحول الديمقراطي المنشود، الذي قد يأخذ زمناً طويلاً، بحسب باحثين، أو قصيراً بحسب آخرين، لكنه في النهاية، وبحسب باحثين كثر، قد يفضي إلى إقامة دول ديمقراطية قوية وفاعلة، تكون معبراً لانتقال أو تحوّل حقيقي نحو الديمقراطية في المنطقة العربية.

وبعيداً عن أنماط التحول الديمقراطي أم ما يعرف بالثورات العربية في المنطقة، وآلياته ومعوقاته وإمكان حدوثه من عدمه، فإن المقصود من التحول الديمقراطي في العالم العربي، والمؤمل حدوثه بعد اندلاع موجة ثورات الربيع العربي، هو عملية تبدّل جوهري في بنية المجتمع، من خلال العمليات التغييرية الجذرية التي تحدثها الثورات الشعبية في البنى الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب شكل وجوهر النظم السياسية الاستبدادية القائمة، ومن ثمّ يُستبدل بها نظاماً ديمقراطية فاعلة وحديثة تضمن الشراكة السياسية، وتسود فيها الحريات العامة، وحاكميه القانون، والتداول السلمي للسلطة.

ومما لا شكّ فيه أنّ مفهوم «الإسلام السياسي» أو صعود الحركات الإسلامية في هذه الفترة قد شكّل الحدث، واختلف تواجد الإسلام السياسي قبل ثلاثة عقود من الزمن على ما هو موجود بعد الثورات العربية فحركات الإسلام السياسي ومنها حركة النهضة التونسية تعتبر في الوقت الحاضر من بين أهمّ الأحزاب السياسية في تونس، حيث عرفت الحركة دوراً في عملية التحول الديمقراطي الذي تشهده الدولة وترجمت ذلك من خلال دعوتها لمختلف الأحزاب السياسية والقوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية وضرورة إقامة إصلاحات سياسية.

ونحتاج في دراستنا للعلاقة ما بين الحركات الإسلامية والثورات العربية كظاهرة اجتاحت الدول العربية منذ بداية 2011 (بتركيزنا على حركة النهضة العربية) إلى تحديد المداخل النظرية الممكنة ومختلف المتغيرات التي ساهمت في بلورة هذا التحول، ولفهم طبيعة العلاقة ما بين الثورات والحركات الإسلامية من أجل الوصول إلى مقارنة عامة نستطيع من خلالها تفسير قدرة هذه الحركات من عدمها في تسير المرحلة الانتقالية خاصة أنها كانت البديل الأول في خلافة نظام سلطوي، لكن فشل بعض هذه الحركات في مسيرات الأوضاع وتحقيق تحول ديمقراطي بأقل التكاليف يجعل منها محل تساؤل وجدل حول أحقيتها بالحكم وقيادة مرحلة انتقالية صعبة جداً.

إشكالية الدراسة:

بين موقف مساند لدول الحركات الإسلامية في المرحلة الراهنة وآخر يشكك في قدرة هذه الحركات على قيادة المرحلة الانتقالية، يظهر لنا تناقض ما بين طرح مؤيد ومعارض للحركات الإسلامية وقدرتها

على تحقيق تحول ديمقراطي بأقل التكاليف وبطرق بعيدة عن العنف والدموية، وبالتالي ثمة حاجة للإحاطة بالطرح التالي:

ما مدي تأثير الحركات الإسلامية على مسار التحول الديمقراطي في الدول العربية؟ وما هو دور حركة النهضة التونسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي في تونس في ظل معطيات البيئة الداخلية والخارجية؟

فرضية الدراسة:

فرضيات الدراسة الأقرب إلينا أن تكون ذات تركيبة شرطية تظهر بدراسة متغيرين أساسيين: المتغير المستقل والمتغير التابع، فالمتغير المستقل يرتبط بطبيعة التحولات التي تعرفها المنطقة العربية أو ما يعرف بالتحول الديمقراطي حيث تسعى هذه المجتمعات إلى تحقيق قطيعة مع الأنظمة الديكتاتورية التي طال حكمها ولم تحقق للمجتمع العربي ما تأمل به، ومن جهة أخرى توجد هذه الحركات الإسلامية كبديل لهذه الأنظمة فهي تعي جيدا حجم معانات هذه الشعوب وحاجتها لتيار وسطي اعتدالي يرفض الانغلاق في التطرف الفكري والسلوكي، وبالتالي يستلزم على حركات الإسلام السياسي ملائمة طبيعة هذه المتغيرات وتحولات بيئة هذه الدراسة، بمعنى أنه: كلما كان إدراك الحركات الإسلامية ودعمها لما تحتاج إليه المجتمعات العربية من تيار اعتدالي يمزج ما بين الحداثة والتمسك بالهوية الوطنية كلما أدى ذلك إلى نجاحها وتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي ومواكبة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

منهجية الدراسة:

يستلزم دراستنا للثورات العربية بخصائصها وشعاراتها ومطالبها وأساليبها وشكلها التي برزت به، ودراستها كظاهرة فريدة من نوعها، ليس على مستوى العالم العربي فحسب، وإنما على مستوى العالم كله، وعلاقتها بالحركات الإسلامية في ظل بحثنا على تحقيق تحول ديمقراطي ناجح وبتكلفة أقل إلى التطرق إلى ثلاث مستويات من التحليل، هي عبارة عن مداخل مترابطة فيما بينها، تشكل البناء العضوي للدراسة باعتبار كل مستوى هو إطار نظري للبحث يساعدنا على إعادة القراءة في العلاقة القائمة.

- **المستوى الأول من التحليل:** يرتبط بالإطار المفاهيمي لبناء وتكوين مفهوم التحول الديمقراطي وفي مستوى آخر دراسة مفهوم الحركات الإسلامية وفق بعض التصورات وذلك لاستعمال واضح وتفسير متناسق وغير مبهم في دراستنا.

- **المستوى الثاني من التحليل:** يرتبط بدراسة مكانة الحركات الإسلامية في ظل هذه التحولات التي عرفتها المنطقة العربية، وموقفها من عملية التحول الديمقراطي وكيفية قدرتها على تقليص تكاليف هذه العملية من خلال تبني وإدراكها لما تحتاجه هذه الشعوب بعيدا عن استعمال العنف والإرغام، وموازنتها ما بين

أسلوب الحداثة الغربي رغم صعوبة تطبيقه في المجتمعات العربية والحفاظ على الهوية العربية من جهة أخرى.

- **المستوى الثالث من التحليل:** يبرز في تحديد شكل معين من الحركات الإسلامية وهي "حركة النهضة التونسية" وعلاقتها بمسار التحول الديمقراطي التونسي، واختيارنا للحالة التونسية 2011 لم يكن من عدم بل مبني على أساس أنها الموجة الأولى للحراك العربي في الظرفية الدولية الراهنة، بالإضافة إلى كونها أكثر التجارب نجاحا مقارنة بالدول العربية الأخرى (مصر - ليبيا - اليمن - سوريا)، وبالتالي ندرس العلاقة ما بين هذه الحركة والثورة التونسية من خلال علاقة التأثير والتأثر المتبادلة ما بين حركة النهضة الإسلامية بتونس والثورة التونسية.

إن دراستنا للحركات الإسلامية ودورها في اعقاب التحول الديمقراطي بالوطن العربي يقتضي الربط بين هذه المداخل التحليلية الثلاثة، لتحديد التأثير المتبادل فيما بينها، والتي هي أطر نظرية مقترحة للدراسة تحدد لنا في توحيدها وتحديدها المجال الفكري والمعرفي لفهم الأثر والتأثير بين المفهوم والظاهرة محل الدراسة.

أولاً: التحول الديمقراطي والحركات الإسلامية كمقاربة تفسيرية

عرفت المجتمعات العربية منذ نشأتها العديد من التحديات الداخلية والخارجية وكان التحدي الداخلي يعبر عن التيارات المختلفة التي تقف أمام تقدم واستمرار الدولة نتيجة للانقسامات العرقية والإثنية التي تعرفها هذه الدول خاصة في ظل التحولات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية، وكنت لحركات الاسلام السياسي خلال هذه المرحلة دور بارز في العديد من الدول على غرار التجربة التونسية والمصرية، وقبل الخوض في تحليل مكانة الحركات الإسلامية في ظل التحول الديمقراطي في الوطن العربي ينبغي تقديم مقارنة تحليلية للمفاهيم المستخدمة للدراسة حتى يكون استخدامها واضح وغير مبهم.

1. مفهوم التحول الديمقراطي.

إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف تحول الأنظمة السياسية هو أمر مركب لكنه أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسسي والقانوني يمكن أن يلعب دورا أساسيا في استمرارية وتقديم النظم الديمقراطية بصورة أكيدة، وذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود النقاش السلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية¹، ومن الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها، شأنها في ذلك شأن مختلف

¹ - فرانشيسكا بيندا وآخرون، التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005)، ص04.

المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة متنوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال.

إلا أن التحول الديمقراطي يشير إلى مختلف الإجراءات الكفيلة بتعزيز المشاركة في السلطة السياسية استناداً لفهم جوزيف شومبتر فموجة التحول الديمقراطي تهدف إلى معرفة الأسباب التي أدت للدفع بإجراءات الانفتاح السياسي التي تبنتها بعض الأنظمة السياسية واجتياز الحاجز أو المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير ديمقراطية، إن محاولة التأسيس المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، وهي المرحلة الوسيطة التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام آخر وتبدأ عملية التحول نحو الديمقراطية بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي، ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية Transition.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأسيس لمفهوم التحول الديمقراطي تعتبر التحول الديمقراطي أو التغير كعملية غير إرادية من حيث حدوثه أو عدم حدوثه، وهو قانون عام من قوانين الطبيعة ويتجه وعلى مدى طويل نحو الأفضل ولكن قد تعترض سبله عوائق ويتعرض لانكسارات بسبب عوامل داخلية وخارجية إلا أنه يسير بخطى متسارعة وخصوصاً في المجتمعات المعاصرة بسبب التقدم العلمي.

تعددت التعريفات المقدمة للتحول الديمقراطي وذلك بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول، ومن بين هذه التعريفات ما يشير إلى التحول الديمقراطي على أنه تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، ويعرفه "شميتز" بأنها: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواءً في مؤسسات التي لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل"، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

ويعرفها رستو بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع، فركز التعرف على الأطراف المشاركة في عملية التحول الديمقراطي. أما صامويل هنتجتون يعرف التحول الديمقراطي على أنه: "مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع"،

ويعرفه آخرون بأنه: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي"¹.

وهناك من يرى بأن التحول الديمقراطي عملية سياسية تقع بين شكلين متباينين من الأنظمة السياسية وهي حالة الديكتاتورية وحالة الديمقراطية وبحيث تكون النتيجة النهائية صعود الشكل الثاني وزوال الشكل الأول السابق². الملاحظ أن أغلب التعريفات تشير إلى تغير موازين القوى لصالح قوى المجتمع المدني مثل الأحزاب غير المشاركة في السلطة وتبدو الصلة واضحة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة³، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية، وبالتالي حسب الطرح السابق فإن عملية التحول تعرف مشاركة فواعل جديدة في اللعبة السياسية تساهم في دفع الإصلاحات لإعادة ضبط النظام السابق⁴.

ويعرفه تشارلز أندريان بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام: البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم".

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي، وعموماً فإن التحول الديمقراطي يعبر عن الفترة التي تعقب حدوث تغيرات جذرية في بنية النظام السياسي أما بالطرق السلمية أو الكفاح

¹ - أحمد فهمي، مصر 2012 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها مشاكلها وسيناريوهات

المستقبل، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، 2012، ص 54.

² - Thierry Maurice, *La transition démocratique*, Presses Universitaires de Rennes, N° 978, 2013, p 13, sur le site : www.pur-editions.fr

³ عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية- بسكرة، العدد 5، ص 12.

⁴ - Géline Thiriot, « Rôle de la sociale civile dans la transition et la consolidation Démocratique en Afrique: Eléments de Réflétions a partir du cas du Mali », *Revue International de politique comparative*, Vol 09,(2/2002), p278.

المسلح سعياً لتأسيس نظام ديمقراطي يقوم على تداول السلطة وإعداد دستور يحترم مختلف الحقوق والحريات.

2. مفهوم الحركات الإسلامية

يقصد بالحركات السياسية الإسلامية، أو ما يطلق عليه بالإسلام السياسي، تلك الجماعات الإسلامية التي تتطلع للحكم، ولديها أهداف مشتركة، نابعة من تصوّرهم الخاص للإسلام والحياة، ومن ثمّ تحاول تجسيد تلك القيم على الأرض، من خلال أنشطتها المتنوعة، بشتّى الوسائل والطرق وفق ما هو متاح لها من إمكانيات وقدرات، لتكون هي القيم السائدة والحاكمة في المجتمع.

ويقصد بالنفوذ السياسي، هو ذلك التأثير الذي تحدثه تلك الجماعات الإسلامية في محيطها الاجتماعي أو خارجه، بحيث يمكّنها من تنفيذ برامجها وخططها للوصول إلى غاياتها وأهدافها، ومن بينها الوصول إلى مواقع صناعة القرار والسلطة. فعملية وصول قوى الإسلام السياسي، لا سيّما القوى المحسوبة على تنظيم الإخوان المسلمين، إلى السلطة سواءً في ليبيا أو تونس ومصر، بعد سقوط الأنظمة المستبدّة مؤخراً، كان مفاجأة لمن لا يعرف خارطة القوى السياسية والاجتماعية في معظم البلاد الإسلامية لأنّ الإسلاميون قبل الثورات العربية كانت عبارة عن قوة سياسية ومعارضة خجولة تكفي بتسجيل المواقف ويقومون بتأطير بعض الفعاليات السياسية فقط لأن طبيعة الأنظمة السابقة لا تسمح بغير ذلك¹، بينما العارف بتفاصيل المشهد الاجتماعي والديني في البلاد الإسلامية ومدى النفوذ السياسي والاجتماعي للحركات الإسلامية فيها، وكذلك طبيعة الشعارات التي رفعها الإسلاميون أثناء عملية الانتخابات التي جرت في دول الربيع العربي، لم يفاجئ بالنتيجة التي حصدها الإسلام السياسي هناك.

الحركة الإسلامية بمفهومها الواسع تعني "العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيهه للحياة"².

يعتبر مصطلح الحركات الإسلامية من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها وإيجاد تعريف جامع لها بسبب الرؤى الأيديولوجية للدارسين والمهتمين بالمسألة الدينية، كما نجد العديد من المصطلحات التي قد تتداخل مع مصطلح الحركات الإسلامية، فهناك عدة تسميات أطلقت عليها منها: الأصولية الإسلامية، السلفية الإسلام السياسي، وأغلب هذه المصطلحات تحمل في طياتها انحياز

¹ - أحمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز لعربي للأبحاث ودراسات السياسة، ط1، بيروت، 2013، ص 55

² - حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص15.

لواضعيها ومروجيها ومستخدميها أكثر ما تعكس حقيقة تلك الحركات، فارتباط اسم الإسلام بطريقة أو بأخرى بهذه الحركات.

كما ارتبط مفهوم الحركات الإسلامية بكثير من الأحداث المهمة والمؤثرة التي شددت انتباه العالم خلال العقدين المنصرمين، فقد بدأ الاهتمام بها منذ منتصف السبعينيات بعد حرب أكتوبر/تشرين 1973¹، ثم بعد ارتفاع أسعار النفط وقيام الثورة الإيرانية.

أصبح بذلك العالم الإسلامي في قلب العديد من الأحداث والنزاعات وتحولات سياسية عميقة جعل بعض الدول الغربية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي إلى الترويج لنموذج الخطر الإسلامي، ويؤكد هذا الطرح عن عودة أو رجعة الإسلام كقوة باعتباره بديلا عن النظم والإيديولوجيات التي سقطت أو تراجعت في النظام الدولي، وهذه العودة للحركات الإسلامية كما يصفها "يوسف القرضاوي"² جاءت نتيجة للعمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة، فالحركة الإسلامية حسبه قبل كل شيء عمل دائم ومتواصل وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات.

فالحركات الإسلامية تقوم على أساس الانبعاث الذاتي والإقناع الشخصي إيمانا واحتسابا من عند الله لا من عند الناس، هذا في شقه الشعبي أما العمل الحكومي الرسمي أو شبه الرسمي مثل إنشاء مجامع أو مجالس عليا أو اتحادات أو روابط للشؤون الإسلامية قد يساهم في خدمة الإسلام وأهله، وكل ذلك يحدد وفقا لنية القائمين عليه ومقدار ولائهم لدينهم لا لمناصبهم.

ويرى الحسين الترابي في الحركات الإسلامية أنها: "حركة تجديد وإصلاح شامل تبنى على التقاليد الإصلاحية الخاصة التي تبنها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية ولا تقف عندها، فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ، كما تتطوي على استعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية، فهي ذات هم سياسي وبعد عالمي"، غير أن الدول والتي تعرف خاصة عمليات إصلاح تعتبر الحركات الإسلامية أنها لم تساهم بفعالية في التحولات (مع المعطيات الجديدة) العالمية ومع ذلك أصبحت موضعا لها ويتوجب عليها أن تتعامل وتتعايش مع المعطيات الجديدة، لذلك نجد أن جماعات الإسلام السياسي مطالبة بقدر كبير من التكليف والتلاؤم مع عالم جديد تتجه نحو أن يكون حقيقة قريبة من خلال عملية عولمة سريعة (Globalisation) تشمل العالم ككل.

ثانيا : مكانة الحركات الإسلامية في ظل موجة التحول الديمقراطي: الواقع والرهان

¹ - يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006، ص09.

² - حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص18

يكاد المفكرون والكتاب الإسلاميون يجمعون حول اختلاف مضمون الديمقراطية وفلسفتها عن تعاليم الإسلام، مع اختلاف درجات التوفيق والرفض، فيرى بعض الباحثين أن الديمقراطية في الفهم النظري للخطاب الإسلامي مرده إلى جزء كبير من مشروع الهيمنة الحضارية الغربية لذلك ترفض من صميم هذا المشروع الذي مارس القهر ولا يزال يحاول بسط قيمه ومعتقداته بأشكال مختلفة تكرس تبعية العرب والمسلمين، بالمقابل يذهب جمع من المفكرين إلى اعتبار الديمقراطية أسلوب ونهج للحياة تسعى لترقية حريات وثقافة الشعوب التي تعاني من الاضطهاد والتدهور الاجتماعي والثقافي.

1- الديمقراطية من منظور اسلامي:

تختلف التوجهات حول فحوى الديمقراطية في البلدان الإسلامية وإمكانية تطبيقها بشكل يضمن مساسها بالمعتقدات الدينية التي اكتسبت منذ القدم وذلك للمحافظة على أصالة ديننا الكريم لذلك لدراسة الديمقراطية وإن كانت تتطابق مع الفكر الإسلامي لا بد من تطبيق مبادئ الديمقراطية ومعرفة أن كانت سائدة في القرآن ومبادئ الإسلام بصفة عامة.

أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية وهي قضية حكم الشعب نفسه بنفسه: والتي تعني أن الديمقراطية سلطة الشعب أو حكم الشعب في حين يذهب الفكر الإسلامي أن حكم الناس بأوسع معاني الحكم بمعنى تسيير شؤونهم والتشريع لهم والأمر والنهي في حياتهم وحفظ مصالحهم، كل ذلك ينقسم إلى قسمين¹:

1. هناك ما هو منصوص عليه ومنزل من تقاليد دينية سواء في القرآن أو السنة التي تنظم أمور الحياة الدينية والدنيوية بين الشعوب والتي لا بد من احترامها والأخذ بها.
 2. هناك مجال واسع بل غير محدود من النصوص الوضعية التي تسمح للناس بتدبير أنفسهم أو من خلال سلطة تضمن وجود قوانين تسيير الحياة. وبالتالي يمكن القول أن الحياة الإسلامية كما هو معروف تسيير وفق نمطين وهما: النص والاجتهاد أو الوحي والاجتهاد.
- فيما يختص بالوحي لاشك في أن المسلم يعرف أن النص لاسيما إذا كان ثابتا ولا نقاش فيه هو من عند الله والحكم له وإذا قضى الله ورسوله أمرا فإنها لا خيار لأحد من حكمه².

وبالتالي فنظرية العقد الاجتماعي التي قدمها: توماس هوبز وجون لوك - جون جاك روسو والتي تقوم في جوهرها بأن الناس في أول أمرهم كانوا يعيشون حياتهم الفطرية البدائية، وكانت حياتهم غير منظمة وأن

¹ - أحمد اليسوني، الأمة هي الأصل¹ مقارنة تأملية لقضايا الديمقراطية، حرية التعبير، الفن، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص 32.

² - أحمد اليسوني، نفس المرجع، ص 33.

الناس في طور لاحق من حياتهم احتاجوا إلى التشريع الحاكم وأنهم لأجل ذلك عقدوا فيما بينهم عقدا لإقامة السلطة التي تحكمهم وتنظم شؤونهم والسلطة حسبهم قامت بناء على الإرادة الشعبية.

2- الحركات الإسلامية والصعود لسدة الحكم في أعقاب موجة التحول الديمقراطي:

يقصد بالنفوذ السياسي، هو ذلك التأثير الذي تحدثه تلك الجماعات الإسلامية في محيطها الاجتماعي أو خارجه، بحيث يمكنها من تنفيذ برامجها وخططها للوصول إلى غاياتها وأهدافها، ومن بينها الوصول إلى مواقع صناعة القرار والسلطة. فعملية وصول قوى الإسلام السياسي، لا سيما القوى المحسوبة على تنظيم الإخوان المسلمين، إلى السلطة سواء في ليبيا أو تونس ومصر، بعد سقوط الأنظمة المستبدّة مؤخراً، كان مفاجأة لمن لا يعرف خارطة القوى السياسية والاجتماعية في معظم البلاد الإسلامية لأنّ الإسلاميون قبل الثورات العربية كانت عبارة عن قوة سياسية ومعارضة خجولة تكتفي بتسجيل المواقف ويقومون بتأطير بعض الفعاليات السياسية فقط لأن طبيعة الأنظمة السابقة لا تسمح بغير ذلك¹، بينما العارف بتفاصيل المشهد الاجتماعي والديني في البلاد الإسلامية ومدى النفوذ السياسي والاجتماعي للحركات الإسلامية فيها، وكذلك طبيعة الشعارات التي رفعها الإسلاميون أثناء عملية الانتخابات التي جرت في دول الربيع العربي، لم يفاجئ بالنتيجة التي حصدها الإسلام السياسي هناك.

إنّ وصول الإسلام السياسي لسدة الحكم خاصة في مصر وتونس، عكس في جانب منه مدى النفوذ الواسع التي تتمتع به الحركات الإسلامية في محيطها، إلى جانب ما تتمتع به تلك القوى من حالة «براغماتية» إبان الثورات العربية، وذلك من خلال الأعمال والمبادرات التي قامت بها هذه الحركات، ففي مصر مثلاً دعم الإخوان بعض هذه الاحتجاجات، لكن لم يتصوّروا وهم يفعلون ذلك أن يتطوّر هذا الاستياء إلى ثورة تنتهي بسقوط مبارك. وكان أقصى طموحهم أن تقنع هذه الاحتجاجات النظام لئن يقوم ببعض الإصلاحات وعندما حدثت الثورة، التونسية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 أصدرت الجماعة بياناً بالمناسبة، وضمّنته مطالب إصلاحية إذا أراد النظام المصري أن يتجنّب العدوى التونسية، وشملت المطالب إلغاء الطوارئ، وإجراء انتخابات نيابية نزيهة وتعديلات دستورية (لبعض المواد المقيدة) وعندما حدثت تظاهرة 25 كانون الثاني/يناير²، لم تشارك الجماعة بشكل رسمي، ولكن من خلال شبابها بصفتهم الفردية، وذلك خشية الاصطدام بالأمن، واعتقاداً بأن التظاهرة ستكون محدودة النتيجة فقد فقدت الحركة الأمل في أي تغيير وشيك، ولم تدرك أن التظاهرة ستتطوّر ككرة الثلج، إلى ثورة تقلب مصير النظام

¹ - أحمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، (بيروت: المركز لعربي للأبحاث ودراسات السياسة، ط1، 2013)، ص 55

² - هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة: حالة مصر، "المستقبل العربي"، (العدد 413، يوليو/تموز 2013)، ص

والإخوان رأساً على عقب، ويمكن ملاحظة بعض التحولات التي عرفتتها الحركات الإسلامية في هذه الفترة:

1- إنَّ عملية توسع النفوذ للإسلام السياسي أو الوصول إلى سدّة الحكم لم يأت فجأة، أي إنه ليس وليد فعل الثورات العربية التي اندلعت قبل عامين، وإنما هو نتاج عمل تراكمي سابق، وبالتالي فإن عملية الوصول إلى السّلطة هو نتويع لذلك العمل النضالي الطويل، كما أنه ترجمة حقيقية لمستوى النفوذ الذي تتمتع به تلك الحركات في الوسط الاجتماعي.

1- أنشطة وبرامج الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، تعتبر الرافعة الأساس لها، كما أنها تعطي فكرة عن مدى قوة وفاعلية وديناميكية تلك الحركات في بيئاتها، مع الإقرار بأنّ لكل حركة خصوصياتها الخاصة وأنشطتها التي تتباين مع بقية أنشطة سائر الحركات الأخرى.

2- لقد سعت قوى الإسلام السياسي جاهدة لتوفير الأسباب الموضوعية الكافية لعودها إلى سدّة الحكم في البلدان العربية التي أجريت فيها لأول مرة انتخابات حرّة ونزيهة، بعد الإطاحة بالأنظمة هناك، وتوج ذلك السعي بالفوز الكاسح على مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، في الاستحقاق الانتخابي.

إن الثورات العربية جاءت نتيجة لفعل جماعي يتجاوز الأطر التنظيمية والأيدولوجية والسياسية الكلاسيكية، ومعبرة عن قوي وتيارات جديدة لم تعرف العمل الحزبي بشكله التقليدي، فالتأمل في الثورات العربية يجدها خرج من رحم المساجد والصلاة على اختلاف مع الثورات السابقة كالثورة العربية التي قادها الحسين الشريف التي اعتمدت على تحالفات قبلية فوقية أدت إلى ما يعرف "بسايس بيكو"¹ إلا ان هذه الثورات العربية قد ساهم فيها بشكل كبير العمل الدؤوب للحركة الإسلامية منذ ما يقارب 40 سنة، وكان أمام الحركات الإسلامية أحد خيارين، إمّا المشاركة في الثورات العربية، ولكن وفق شروط وقواعد اللعبة التي يحددها محرّكوها والداعون إليها، وإمّا عدم المشاركة، وما قد يؤدي إليه ذلك من خسارة سياسية ومجتمعية ليس فقط بين قواعدها وأعضائها، وإنما أيضاً بين جموع الشعب.

لم تكن مشاركة الحركات الإسلامية في الثورة أمراً اختيارياً أو بقرار تنظيمي، إنما كانت أمراً واقعاً فرض عليها بفعل تطوّرات الفعل الثوري الذي كان سريعاً وحاول الجميع اللحاق به. فعلى سبيل المثال، رفضت جماعة الإخوان المسلمين في مصر المشاركة إيجابياً في تظاهرة 25 يناير 2011 في بداياتها. وهو أمر ليس غريباً على الجماعة، التي لم يكن لها حضور ثقيل في غالبية المناسبات التعبوية التي قامت في مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية (لم تشارك الجماعة في إضراب 6 أبريل 2008 وغيرها من إضرابات العمال والمهنيين والضرائب العقارية... إلخ)، وذلك إمّا بسبب تخوّفها من قمع النظام لها،

¹ - سمير أبو زيد وآخرون، حوارات ما بعد الربيع العربي حوارات فكرية مختصة وأخرى قصيرة، (لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)، ص149.

أو عدم تأثيرها في هذه الدوائر الساخنة لكنها استفادة حتما من الوضع المفروض من قبل الشباب المصري ، وقد ساهمت تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة في تقديم أرضية مناسبة لمعرفة ورصد تطورات الأوضاع الأمنية، بما وفرته من وسائل التواصل والاتصال دوراً بارزاً في نشر الاحتجاج داخل الدولة الواحدة وخارج الحدود، فوسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها وفرت للشباب فضاء إلكتروني سهل لديهم فرصة التواصل والتفاهم والتنسيق.¹

في حين جاءت مشاركة الإخوان في الثورة المصرية، بعدما تأكد لها أنّ ما يحدث يتجاوز كونه تظاهرة فئوية، كي يصل إلى العمل الثوري التاريخي، على الرغم من علمهم ب خطورة فشل تجربة الإخوان المسلمين على شعبيتهم؛ سياسياً وأمنياً وسياسياً، وأن سقوط منهجهم الفكري في أول تجربة للممارسة في الواقع سيبقى بمثابة الأثر الأكثر فداحة على مستقبلهم السياسي.²

ثالثاً: التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة الإسلامية في الحكم

لا شك في أنّ التجربة الثورية التي نبحت في خصائصها اليوم، مثّلت أهم حدث تاريخي في تونس منذ الاستقلال وهذا الحدث التاريخي المهمّ امتد تأثيره ليشمل الوطن العربي كله، وعلى الرغم من ذلك، فإننا عندما نتابع مسار هذه الثورة منذ انتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 التاريخية بدأت تشهد حالة من المد والجزر والتكوص، وتسير بخطوات « الملحمة » نجد أنّ هذه متعرجة ولا تسير وفق مسار واضح ومحدّد إلى الأمام وتتجلى حالات التكوص والتأخر الثورية في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما أسباب هذه الحالة من التأخر فهي كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، من أبرز المطالب الاجتماعية ضمن شعارات الثورة التونسية التي رفعتها الجماهير المنتفضة هو تحقيق تحول ديمقراطي يضمن للشعب حياة رفاهية ونهاية الحكم الاستبدادي.³

- اتسمت الثورة التونسية بالعفوية، وافتقرت إلى الركائز الأيديولوجية من أي نوع فقد كان دور المتعصبين أو المتشددين هامشياً في الثورة؛ هذا إن كان لهم دور من الأساس لا شك أنهم لم يكونوا القوة المحركة للثورة، وهذا حال كل الثورات العربية - باستثناء الثورة الليبية - في مراحلها الأولى على الأقل. في تونس، لم يكن الإسلاميون في طليعة من قاموا بالثورة، لأن النظام الحاكم كان قد زج بهم في

¹ -Philippe N. Howard, Muzammi M. Hussein, **Democracy's Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring**, (New York : Oxford University Press, 2013), p17.

² -أحمد الخميسي وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، (بيروت: شرق الكاتب، ط1، 2013)، ص- ص 92-96.

³ - مصباح الشيباني، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائب، "مجلة المستقبل العربي"، (العدد 423، مايو/2014)، ص138.

السجون أو المنفى منذ عقود مع ذلك لم يكن اختطافهم للثورة أول مرة في التاريخ تتخذ فيها إحدى الثورات هذا المنعطف الضيق، فعادةً يتسلل اليأس إلى نفوس الثوار الذين ضحوا بأنفسهم عندما يشهدون تحطم آمالهم أمام قيام نظام جديد على نفس القدر من سوء النظام الذي تم الإطاحة به؛ إن لم يكن أسوأ، ولنا في أكثر الثورات شعبية في العصر الحديث عبرة .

كان الإسلاميون في تونس أقلية بين السكان بوجه عام، وكانت حملتهم في مهدها عندما اندلعت الثورة في ديسمبر 2010 ، لكن هذا كان حال الملايين الإيرانيين أيضاً في المراحل الأولى من الثورة الإيرانية في السبعينيات من القرن العشرين، غير أنهم استغلوا حالة الفوضى التي أعقبت الثورة ليصلوا إلى الحكم¹.

الثورة هي حالة شعبية يتحول فيها الشعب من مجاز إلى واقع فعلي، في مرحلة ما قبل الثورة في ظل الاستبداد يكون الشعب تجريداً إيديولوجياً بنظر المعارضة وفي واقع الخضوع للاستبداد يكون الشعب رعايا من أفراد وجماعات متناثرة أما في الثورة يكون الشعب واقعاً فعلياً، فتشتد المظاهرات وأعمال الاحتجاج وتتحوّل إلى ثورة شاملة تطالب بإسقاط النظام فيخرج الزعيم الذي يفرض الاستماع لمشورة المستشارين ويعد بإصلاحات فورية ولشدة صدمته يكتشف أن الشعب لم يعد راغب في إصلاحاته وأنهم لا يريدون إلا زهابه، إن زمن الثورات متسارع دواماً، شكلت هذه الأوضاع منعرجاً حاسماً في تاريخ تونس حيث اعتبرت الثورة التونسية بداية من 2010 مؤشراً ناجحاً لأكثر الدول تأهيلاً لتحقيق التحول الديمقراطي²، وتعود هذه التجربة الناجحة والريادة غير المسبوقة لأي حراك عربي من قبل مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الانغلاق السياسي التي تميز به النظام السياسي التونسي، إلى توصيف والتركيز على منهجية صياغة الحركات الإسلامية لموقفها لا سيما في حالة بداية التجربة أو حالة اندلاع الثورات العربية، بحيث إن موقفها لم يكن مؤطراً بأية حالة إقليمية أو دولية تسند الحراك العربي الديمقراطي.

الجانب الثاني في هذا السياق هو الانسداد السياسي الذي تميز به النظام السياسي التونسي والحساسية الشديدة التي كان يبديها من نشاط الإسلاميين الذين مارس عليهم شتى أصناف التضييق والاستئصال، أما الجانب الثالث الذي ينبغي أن نأخذه بعين الاعتبار هو كون الحراك الذي انطلق من تونس إنما تأطر بخلفية اجتماعية ولم يأخذ في البداية أي طابع سياسي، وهذا ما جعل موقف الحركة الإسلامية يتسم بالدعم والتوجيه.

¹ - جوت آر برادلي، ما بعد الربيع العربي /كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2013)، ص08.

² - أحمد مالكي وآخرون، الثورة التونسية/ الأسباب والسياقات والتحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص36.

1- قراءة حركة النهضة للانتفاضة الشعبية في تونس:

قدمت حركة النهضة في تونس توصيفا لانتفاضة الشعب التونسي وارتبطت خاصة بطبيعة النظام السياسي القائم وتتمثل هذه النقاط في:

- حالة الانتفاضة الشعبية في تونس: اعتبرت النهضة ان الحراك الشعبي هو تعبير عن غضب وانفجار الشارع المقهور، وأن الأمر لن يقتصر على تونس، وإنما سيتمدد إلى بلدان عربية أخرى كمصر وليبيا والجزائر واليمن وغيرها.

- فشل النظام السياسي وعجز المعارضة في ظل الدكتاتورية عن فرض الإصلاح: عبر راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة في تونس أن الانتفاضة في تونس هي تعبير عن فشل في النظام السياسي وفشل المعارضة السياسة في قيادة التغيير، إذ عبر عنها بأنها انتفاضة ضد الفساد والاستبداد وضد القائمين عليها والمطالبة بالتغيير دليل على عجز النظام السياسي.

- موقع المعارضة: تساءلت النهضة عن مدى استيعاب المعارضة للحظة التاريخية وجازيتها لاستقبال ما أسمته " منح الشعوب الأصلية"، وهل ستكون قادرة على جمع صفوفها حول برامج إصلاح جادة، وفق مقاييس ديمقراطية حقيقية لتحقيق الانتقال الديمقراطي.¹

- سقف المطالب السياسية: ضمنت قراءتها بعض العناصر وضع ما بعد الحراك الشعبي الديمقراطي في تونس، والمتمثلة في الانتقال من حكم الفرد والعائلة والعشيرة إلى حكم الشعب وكرامة الفرد، حكم المؤسسة، حكم القانون، حيث تحترم الحريات والحقوق على أساس المساواة والمواطنة وتداول السلطة عبر انتخابات نزيهة ودورية.

- خيارات المعارضة السياسية: حدد الغنوشي للمعارضة خيارين : إما أن تنجح في جمع صفوفها حول مشروع وقيادة، كما فعلت عشرات المعارضات في أوروبا الشرقية وغيرها، أو على الأقل أن تكون في مستوى الموقف الموريتاني الذي استعمل الفيتو ضد النظام العسكري لانتزاع حقوق الشعب من بين مخالفه وفرض الإصلاحات الديمقراطية التي نادي بها الشعب التونسي منذ أكثر من نصف قرن.

2- موقف حركة النهضة من الحراك الشعبي الديمقراطي في تونس ودورها فيه:

مثل انتصار الشعب في 14 جانفي/يناير 2011 على النظام التسلسلي نقطة تحول تاريخي في تونس، إذ امتلك المواطنين مصيرهم وفتحوا الباب لطلب الحرية في العالم العربي وعاد الاعتبار لحقوق الإنسان في الداخل التونسي ومختلف الحريات العامة، وأفادت حركة النهضة في عصر الثورة فخرجت من طور السرية إلى طور العمل العلني وعاد جل كوادرها للبلاد، كما تحصلت الحركة على تأشيرة العمل القانوني في 1 آذار/ مارس 2011، وأصدرت الحركة بيانا في هذا الخصوص، بذلك خرجت النهضة من

¹ - بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي "الصعود، التحديات، تدابير الحكم (تونس - مصر - المغرب - اليمن)"، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2012)، ص25.

طور المغالبة والمواجهة إلى طور المشاركة في صوغ المشهد السياسي لتونس الثورة، وبدأت النهضة حريصة على احترام حالة التنوع الثقافي والإيديولوجي الذي يسم الاجتماع التونسي، مؤكدة أنها لا تنصب نفسها الوصي على الإسلام أو الناطق باسمه¹، وبذلك بدأت نشاطها ومسار التنافس على السلطة واستطاعت في وقت قصير استقطاب الشعب بشكل قياسي، وأثمرت تلك الاستراتيجية فوزا كاسحا للحركة في أول انتخابات ديمقراطية يشهدها المجتمع التونسي، إذ فازت ب 89 مقعدا من مجموع 217 مقعدا من المجلس التأسيسي متقدمة على القوائم كلها بحصولها على نسبة 41.47 في المئة من مجموع النواب الممثلين للشعب في المجلس الجديد، وترجمت حركة النهضة موقفها من الثورة التونسية من خلال عنصرين أساسيين هما:

-الدعوة إلى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية من أجل فرض إصلاحات سياسية وقد عبر عن هذا الموقف من خلال إصدار بيان مشترك مع الأحزاب السياسية والهيئات المدنية (واقع البيان المشترك حزب العمال الشيوعي التونسي، والمؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة النهضة وحزب تونس الخضراء وحركة البعث ... إلى آخره) تدين فيه الممارسات القمعية وتطالب بكف إطلاق النار على المتظاهرين.

-تفنيد اتهامات النظام السياسي وكشف تناقضات خطابه السياسي وإعلامي بخصوص استعمال فزاعة الإسلاميين وتوظيف مقولة (الخطر الأصولي) و(الخطر السلفي) حيث كدت النهضة أن الهدف من استخدام هذه المقولات هو ترهيب نخبة "الحدثة" في الداخل ضمنا لولايتها وحرصها إلى جانبها لتستخدمها في حربها على المجتمع من جهة أخرى تضمن الدعم الخارجي (الغربي) مواصلة مساعداته الاقتصادية².

وبشكل عام لقد استجعت حركة النهضة قراءة سياسية للثورة التونسية ومآلاتها وتنبهت إلى خطورة استعادة النظام السياسي المبادرة، فتوجهت إلى نقض مقولات خطابه السياسي وتجريده من أي مستند إيديولوجي أو سياسي في تعاطيه مع الثورة ن بالمقابل أحدثت حقبة ما بعد 14 جانفي/يناير تحولا نوعيا في حضور حركة النهضة داخل المجتمع التونسي تجلّى في:³

- انتقال الحركة من مرحلة النفي والإقصاء والعمل السري إلى مرحلة العمل السياسي العلني.
- صوغ الحركة برنامجا انتخابيا مميّزا أهلها استقطاب أكبر عدد من المناضلين.
- استعادة الحركة حيويتها التنظيمية والهيكلية ما مكنها من المشاركة الفاعلة في المشهد السياسي التونسي.

¹- أحمد جبرون وآخرون، مرجع سابق، ص 473.

²بلال التليدي، مرجع سابق، ص 27.

³أحمد جبرون وآخرون، مرجع سابق، ص 474.

- اعتلاء الحركة سدة الحكم بعد فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي وتأليفها حكومة ائتلافية تنزعها حركة إسلامية أول مرة في تاريخ تونس الحديث.

خاتمة:

إن جوهر إي تحليل حالي أو مستقبلي لمختلف الظواهر التي تتفاعل في العلاقات الدولية ، يظل يتمحور حول النقاش النظري، حيث ثمة حاجة لتحديد العلاقة بين صعود الحركات الإسلامية والثورات العربية، فانصبت دراستنا حول إيجاد مقارنة تفسيرية من الواقع تقدم لنا شرحا وتفسير مختلف التحولات والتغيرات التي تحدث خاصة في عالمنا العربي، وقد شكلت الثورات العربية الحدث في الظرفية الدولية الراهنة وكانت بمثابة تطبيق لما قدمه صمويل هنتنجتون "الموجه الثالثة والتحول الديمقراطي في البلدان العربية"، لقد مثل الثورات العربية رؤية جديدة لعالمنا العربي ونمطا مغايرا مع ما سبقتها من ثورات في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية حيث اتسمت هذه الثورات بالعفوية ومطالب شعبية أكثر من أنها سياسية وانقلابات عسكرية.

إن آمال الديمقراطية التي انبعثت مع الربيع العربي في عام 2011 من المرجح أن يتم القضاء عليها من قبل الأنظمة التسلطية، ذلك أن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربي من الغبطة على نطاق واسع قد اصطدمت مع الواقع القاسي للتحولات غير المكتملة، وبدلا إلى المنطقة، نجد تشاؤم المرء اليوم حول العديد من العقبات بالديمقراطية القادمة أخيرا والخوف حول ما سيحدث بعد ذلك إلى درجة إبداء الحنين للنظام الاستبدادي القديم، ولقد مثلت الحركات الإسلامية جزء من الثورات العربية، فكانت أكثر توافقاً وانسجاماً مع مطالب الجماهير العربية، التي كانت تطالب بتطبيق مبادئ وقيم الديمقراطية، وإقامة نظم سياسية حديثة تقوم على أساس المواطنة، وسيادة الشعب، وحاكمية القانون، والتداول السلمي للسلطة، عبر آلية الانتخاب. بينما كانت حركات الإسلام السياسي ما قبل الثورات العربية، تصرّ على تطبيق مبادئ وقيم الإسلام وتحكيم الشريعة، واعتبار الدين الإسلامي هو المصدر الوحيد والأساس للحكم. وإن لم يكن غريبا ولا مفاجئاً بروز الحركات الإسلامية كقوى صاعدة في هذا المشهد الانتقالي، إلا أن ما استحدثه هذا الحضور القوي من إشكاليات افترض مزيدا من تأمل آثار الانتقال على الحركية الإسلامية وقدرتها على الاستجابة لمقتضيات المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية.

ويعد مطلب المراجعة رافدا مهما من روافد التجديد الذي ينبغي أن تتبناه الحركات الإسلامية ويعد تحديا مهما أمام هذه الحركات ومنها حركة النهضة التي عرفت بدورها المهم في الثورة التونسية، إلا أن على الحركة تجديد افتراضاتها بما يخدم مستجدات الظروف الراهنة للأوضاع في تونس، فضرورات العمل السياسي في إطار السرية يختلف عن مقتضيات العمل في إطار الشرعية فما عاشته النهضة من نفي وإقصاء وتشديد ومحاكمات في السابق يختلف عن الوضع الحالي، كما أن عليها بناء نموذج للحدثات من أجل إحداث تغيير في البيئة الداخلية ويتمشى مع متطلبات البيئة الخارجية وفي نفس الوقت يحافظ على

الهوية الإسلامية العربية، ولربما شكل هذا الأمر عائقاً أمام الحركة وبقائها في الحكم لان لو نظرنا إلى عدد من المهام التي أعلنت عنها الحركة وصرحت بأنها تسعى لتحقيقها في بيانها الرسمي لوجدناها لازلت ترتبط بتمثيل الحركة للإسلام واضطلاعها بدور المدافع عنه ضد هجمات التغريب والعلمنة، وهذا ما يؤثر سلبياً على دور الحركة مستقبلاً ومصداقيتها على المستوى الداخلي والخارجي.

قائمة المراجع بالعربية :

- أحمد اليسوني، الأمة هي الأصل مقارنة تأملية لقضايا الديمقراطية، حرية التعبير، الفن، لبنان، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012.
- أحمد بهاء الدين وآخرون، 25 يناير مباحث وشهادات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013).
- أحمد الخميسي وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، (بيروت: شرق الكاتب، ط1، 2013).
- أحمد جبرون وآخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، (بيروت: المركز لعربي للأبحاث ودراسات السياسة، ط1، 2013).
- أحمد فهمي، مصر 2012 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها مشاكلها وسيناريوهات المستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، ط1، 2012).
- أحمد مالكي وآخرون، الثورة التونسية / الأسباب والسياقات والتحديات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012).
- بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير/ مدخل نظري، مجلة الباحث الإعلامي، (العدد 18، 2012).
- بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي "الصعود، التحديات، تدابير الحكم (تونس - مصر - المغرب - اليمن)"، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2012).
- تقرير الأمم المتحدة حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، مسارات التحول الديمقراطي، 5-6 يونيو /حزيران 2011.
- جوت آر برادلي، ما بعد الربيع العربي /كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2013).
- حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
- سمير أبو زيد وآخرون، حوارات ما بعد الربيع العربي حوارات فكرية مختصة وأخرى قصيرة، (لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013).

- صامويل هنجتون ، ترجمة : عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (مصر: دار سعاد الصباح، 1993).
- عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر (كلية الحقوق والعلوم السياسية- بسكرة)، العدد 5.
- فرانشيسكا بيندا وآخرون، التحول الديمقراطي نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005).
- مرزوقي عمر، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي : قراءات في المؤثرات الدولية، "مجلة المفكر"، (العدد 10، 2012).
- مصباح الشيباني، الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائب، "مجلة المستقبل العربي"، (العدد 423، مايو/2014).
- هشام العوضي، الإسلاميون في السلطة: حالة مصر، "المستقبل العربي"، (العدد 413، يوليو/تموز 2013).
- يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط1، (القاهرة: مكتبة وهبة، 2006).
- قائمة المراجع بالأجنبية:

1. Larry Diamond , **democracy and Economic Development Tinkages And Policy Internationals**, (New Delhi : International IDEA and the center for the study of development societies, 2008).
2. Géline Thiriot, « Rôle de la sociale civile dans la transition et la consolidation Démocratique en Afrique : Eléments de Refléctions a partir du cas du Mali », **Revue International de politique comparative**, Vol 09,(2/2002),
3. Philipe N. Howard, Muzammi M. Hussein, **Democracy's Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring**, (New York : Oxford University Press, 2013).